



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

قضاء عكار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: الملخص

لا شك أن أكثر ما يصبو اليه اللبنانيون في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخهم، هو إطلاق عجلة النهوض الاقتصادي والإنمائي في البلاد، والشروع ببناء دولة القانون والعدالة والمساواة، دولة الرعاية الإجتماعية التي تضع في سلم اولوياتها معالجة مشاكل الإستشفاء والفقر والبطالة والهجرة، بما يؤدي الى ترسيخ ثقة الشعب بحاضره ومستقبله. إن الإنماء الإقتصادي المتوازن والمتجانس والمتواصل، هو تحرير للإنسان من التخلف بجميع صوره وابعاده الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية. إن المقصود بالإنماء المتوازن هو الإنماء في المحافظات والمناطق بالتساوي، لتنمية الزراعة والصناعة والأوضاع الصحية والإسكانية، أي وضع تخطيط عام لكل هذه المجالات بهدف إيجاد جو لتثبيت الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

ثانياً: الخلفية

قضاء عكار هو أحد أفضية محافظة الشمال الثمانية في لبنان، يمتد من مجرى نهر البار في الجنوب، حتى مجرى النهر الكبير بمحاذاة الحدود مع سوريا في الشمال، بمساحة تزيد على ال ٧٧٦ كليومترا مربعا، وهو بالتالي يعتبر من أكبر الأفضية في لبنان. مركز القضاء مدينة حلبا ومن بلداته ايضاً القبيات وهي مركز اصطياف مشهور. يبلغ عدد البلدات والقرى التي يضمها قضاء عكار ٢١٦ قرية وبلدة يسكنها حوالي ٣٥٠ ألف نسمة، منها ٨٦ مجالس بلدية منتخبة. تبلغ المساحة الإجمالية للقضاء ٨٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية حيث تشكل المساحة المزروعة منها ثلث المساحة الإجمالية للقضاء.

يعمل ٤٠% من شعب عكار في الأعمال الزراعية. تقسم عكار الى المناطق التالية: الجومة، وهي عبارة عن جزيرة من القرى تصلها ببعض شبكة طرق، وتقع حول منخفض من الاراضي الخصبة تنعم بينابيع خصبة تمكنها من إعتقاد الزراعات السباخية والثرمية. نجد عكار، وتقسم الى ثلاث مناطق فرعية حسب الوضع الجغرافي الذي يجعل الزراعات تتبدل تبعاً للارتفاع والري. الهضبات، حيث منطقة القطيع، جرد عكار، والسهل، في حد ذاته هو مصدر الثروة الزراعية حيث يعيش سكانه من نتاج الارض.

ثالثاً: الوقائع

١. المشاكل الأساسية التي يعاني منها قضاء عكار

توالت العهود والمجالس والحكومات، وبقيت عكار تتخبط في دوامتي التهميش والحرمان، وجاءت الأزمة السورية لترخي بظلالها على البلديات العكارية، مما عرفل الى حد شبه تام العجلة الإنمائية في المنطقة، حيث غابت المشاريع الإنمائية من جدول أعمال البلديات، وتركز اهتمامها على محاولة إستيعاب هذا العدد الهائل من النازحين السوريين. لا شك أن عكار هي العامود الفقري والنبع البشري للمؤسسات العسكرية والتعليمية، وتشكل مورداً أساسياً لإنتاج زراعي هام، إلا أن حل مسألة النقص الإنمائي في عكار يقع على عاتق الدولة بالدرجة الاولى. فالمنطقة بحاجة ماسة الى مشاريع كبيرة، كإنشاء مؤسسات لتصنيع الإنتاج الزراعي، والى تحسين جذري في البنى التحتية كإعادة تأهيل كاملة لشبكات المياه والكهرباء والهاتف والطرق ومد الجسور. إضافة الى انه على الدولة إستحداث وحدات إدارية لكافة الوزارات في عكار، مما يوفر على المواطن العكاري عبء ووقت الإنتقال الى طرابلس لإنجاز معاملته الإدارية، ومن خلال هذه المعطيات يتبين لنا وجود العديد من المشاكل التي نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

- **قلة المشاريع الزراعية:** ان قضاء عكار كبير بمساحته الزراعية كما ذكرنا سابقا وبالتالي فهو مجتمع زراعي فقير، يعني ان المزارع في هذا القضاء يعتمد على الإنتاج الزراعي لإعالة عائلته وعليه فإن تصريف هذا الإنتاج يشكل هاجساً لدى العديد من المزارعين في هذا القضاء، فمعظم المزارعين يتوقون الى إنشاء مؤسسات ومعامل لإستثمار الإنتاج الزراعي وبالتالي تحسين أسعار المحاصيل الزراعية، وعدم تكبد مصاريف إضافية لنقل هذه المزروعات لتحسين ظروفهم المعيشية وتحسين نوعية الإنتاج الزراعي عام بعد عام، وعليه فان النقص في تلك المشاريع يكبد المزارعين تكاليف

اضافية مما يؤثر سلباً على نوعية الإنتاج وعلى إهمال بعض الزراعات الضرورية، والإتجاه الى زراعات بديلة تكون اقل انتاجية ولكن تصريفها وبيعها اكثر سهولة من غيرها من الزراعات.

- نقص حاد في البنى التحتية: إن معظم بلدات وقرى عكار هي بلدات نائية وجبلية، وبالتالي هي بحاجة الى طرق معبدة من اجل سهولة الإنتقال والتنقل فيما بين هذه القرى والبلدات والتواصل فيما بينها، بالإضافة الى ضعف في شبكات المياه والكهرباء والهاتف ومشاريع الصرف الصحي والجسور وغيرها من مشاريع البنى التحتية التي تحتاجها كل بلدة لكي يستطيع ابنائها التواصل مع العالم الخارجي بسهولة، وعليه فإن النقص الحاد في البنى التحتية يعرقل النمو والتطور لتلك القرى والبلدات ويسلخها عن محيطها، وتزداد فيها المشاكل والمعانات التي هي اصلاً موجودة بغياب تلك المشاريع المهمة والحيوية والتي وإن وجدت تكون بمبادرة من ابناء وبلديات تلك المنطقة وبمجهودات فردية، بحيث تكون ضعيفة وهزيلة ولا تفي بالغرض المطلوب منها.

- الإفتقار الى الوحدات الإدارية: إن ضعف او افتقار تلك البلدات والقرى الى وحدات ادارية تكون تابعة للوزارات المعنية، يكبد المواطنين في تلك القرى والبلدات مصاريف اضافية من اجل الحصول على بعض المعاملات الإدارية، وبالتالي على المواطن من ابناء تلك القرى ان يقطع مسافات طويلة ويتكبد مصاريف إضافية من اجل الحصول على معاملة إدارية يمكن الحصول عليها لو كانت الدولة أو الوزارة المعنية قد انشأت فرع أو وحدة إدارية تابعة لتلك الوزارة في القضاء المذكور او المنطقة التي يتبع اليها هذا المواطن، مما يوفر على المواطن العكاري عبء ووقت الإنتقال الى طرابلس لإنجاز معاملاته الإدارية.

- النزوح السوري: في مجتمع زراعي فقير ومنطقة مهمشة تعاني اصلاً من مشاكل ونقص في بنيتها التحتية، اضحى النزوح السوري عبئاً أثقل كاهل البلديات في هذا القضاء، وجاء بمشاكل إضافية إنضمت الى لائحة المشاكل الأساسية للمنطقة، فزاد النزوح السوري من ازمة البطالة في عكار حيث أمسى المواطن لاجئاً في منطقته يفتقر لكل مقومات العيش الكريم. في سياق متصل، وفي ظل هذا التزايد غير المنظم لأعداد النازحين، أصبح جل إهتمام البلديات يتمحور حول إماكنية تأمين شبكات الصرف الصحي وتأمين المياه وحل مشكلة النفايات المستقلة، والسعي الى تعيين حراس وعناصر شرطة اضافيين في القرى، بعد ان تكررت حوادث أمنية عدة في الفترة الأخيرة. بدورها

المشاريع الإغاثية تحتاج الى إمكانات مادية ليست بالقليلة حتى تترجم على ارض الواقع، وهنا جوهر المشكلة حيث غالبية البلديات تعيش في حالة عجز مادي وتعاني من غياب دعم الدولة لها.

٢. الحلول المقترحة لحل تلك المشاكل

نظم مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من الإتحاد الاوروبي برنامج ورشة العمل للمرحلة الثالثة للخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة في عكار (تحديد الرؤية والأهداف والأولويات)، في مركز بلدية حلبا، بحضور عدد من نواب المنطقة، وقائمقام عكار بالتكليف، سفيرة الإتحاد الأوروبي أنجيلينا ايخورست وفريق عملها، وضباط منتدبين من قبل قيادة الجيش اللبناني، رئيس جمعية عكارنا، رئيس طبابة قضاء عكار، ورؤساء بلديات ومخاتير.

ركزت الورشة على أهمية أن تكون منطقة عكار في سلم اولويات المؤسسات الرسمية والدولية المانحة لإنجاز المشاريع، وأهمية تلك المشاريع من اجل إنماء هذه المنطقة المحرومة، وبالتالي تلاقي اهداف الإتحاد الاوروبي مع اهداف مجلس الإنماء والإعمار في وضع عكار على خريطة الإنماء من حيث الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والثقافة وحماية طبيعتها وبيئتها وثرواتها والنهوض بها لتواكب عصر الحداثة والتطور، حيث على الرغم من الحرمان في عكار الا انها تحتزن موارد طبيعية وآثارا عديدة. وتم الإطلاع على ما انجزه المشروع من تأهيل أقنية زراعية ومشاريع تنمية محلية طالت عدة بلدات وبلديات كالصحة والتربية وشبكات مياه وإدارة النفايات الصلبة حيث تحديد المشاريع جرى بالتنسيق الوثيق والتعاون مع السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني. ويهدف البرنامج البالغ قيمته ١٨ مليون يورو الى دعم مشاريع تنمية محلية مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع، وقد ساهم البرنامج في تأهيل أكثر من ١٣٠ كيلومترا من الطرق الزراعية وأكثر من ٤٠ كيلومترا من قنوات الري بالإضافة الى تنفيذ عشرات المشاريع التنموية بالتعاون مع البلديات وإتحادات البلديات.

بالإضافة الى ذلك عقد رؤساء بلديات قضاء عكار لقاء موسعاً، تم خلاله البحث في الحاجات الملحة والضرورية التي تساهم برفع الحرمان عن المنطقة. وطالبوا المعنيين بالعمل على تأهيل وتشغيل مطار القليعات وفق الدراسات الموضوعية، وتنفيذ خطة مشاريع الصرف الصحي في القرى والبلدات كافة، ودعوا كذلك الى ضرورة العمل لدعم القطاع الزراعي في عكار عن طريق إنشاء مكاتب إرشاد زراعي وتطبيق الروزنامة

الزراعية وإستحداث كلية للزراعة تابعة للجامعة اللبنانية اسوة بالبقاع. وطالب المجتمعون بإستكمال أعمال التحديد والتحرير في قرى عكار غير المسووحة والعمل على تصنيف طرقها لتلحظها الصيانة الدورية من قبل وزارة الاشغال العامة، والعمل على إستكمال تجهيز المستشفى الحكومي وفتح أقسامه بالسرعة الممكنة والملحة وزيادة المخصصات الصحية للمستشفيات.

رابعاً: الخاتمة

يجب تنفيذ مبدأ الإنماء المتوازن للمناطق بفعالية أكبر مما تم حتى الان، انما في إطار مفهوم متطور لهذا المبدأ، يتجنب كل ما يمكن أن يعزز النزوع للتجزئة بين المناطق أو إضعاف علاقات التضامن والتكامل بين المدن والمناطق، وبالتالي بين المركز والأطراف، وانطلاقاً من هذا المبدأ يجب أن يكون الإنماء متساوي يعني تأمين مستوى موحد للخدمات الأساسية العامة (مياه، كهرباء، تربية، صحة، الخ) لجميع المناطق اللبنانية، فهذا من شأنه أن يعزز مبدأ الوحدة الوطنية ويرسخ مفهوم المواطنة المتساوية. ويتوجب على الدولة الراعية لهذا الإنماء أن تسهل إقامة مرافق وطنية في المحافظات اللبنانية كافة من أجل تعزيز التكامل والتضامن ما بين كافة المناطق، وتوسيع فرص التلاقى بين اللبنانيين. لذلك يجب على الدولة الإلتفات الى عكار وتقديم الدعم لها، ولكن هذا لا يكفي وحده للدفع قدماً في مسيرة الإنماء، حيث تلعب البلديات وإتحاداتها دوراً ريادياً في هذا المجال.

إن هذا العمل الطويل الامد، يتطلب تضافراً للعديد من السياسات. ولن يتم ذلك إلا من خلال رؤية تكاملية وتوحيدية لمستقبل الوطن وإعادة تحديد أولويات الإنماء المتوازن.

اعداد: أحمد عيد

مصادر:

- "ورشة عمل حول الخطة الإستراتيجية للتنمية في عكار"، تنظيم مجلس الانماء والاعمار، حلبا، ٢٠١٤/٤/١٢.
- "إنماء عكار الى مزيد من التقهر والإنهيار"، مجلة "البيان"، العدد ٣٧٤، ٢٠١٥/٢/١٦.
- "موقع بلديات لبنان - قضاء عكار"، صفحة الموقع على الإنترنت.
- "البكي تفقد مدخل عكار"، الوكالة الوطنية للإعلام، ٢٠١٤/٩/٣٠.